الصباح الاقتصادية
12
العدد 3450 - السنة الثانية عشرة
الأحد 24 ذو الحجة 1440 - الموافق 25 أغسطس 2019
Sunday 25 August 2019 - No.3450 - 12 th Year

تحسن أداء 91 شركة مدرجة مقارنة مع نفس الفترة من 2018

«الشال»: أرباح قطاع البنوك الكويتية ترتفع إلى 565.1 مليون دينار خلال النصف الأول

جملة قيمة تداولات العقود والوكالات ترتفع إلى 425.3 مليون دينار خلال يوليو

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي المتخصص أن عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن النصف الأول من السنة الحالية بلغ 165 شركة، أو نحو 94.3% من عدد الشركات المدرجة البالغ 175 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها وتلك التي تختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 1.136 مليار دينار كويتي، أي بنسبة نمو بنحو 4.8% عن مستوى أرباح النصف الأول من عام 2018 البالغة 1.084 مليار دينار كويتي. ولكنها حققت تراجعا وبنحو 6.1% مقارنة بمستوى أرباح نفس العينة للربع الأول من عام 2019، حيث حققت تلك الشركات نحو 550 مليون دينار كويتي للربع الثاني من عام 2019، مقارنة بنحو 585.5 مليون دينار كويتي للربع الأول من العام الجاري.

وزادت 5 قطاعات من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء النصف الأول من عام 2018، بينما خفضت 7 قطاعات مستوى أرباحها مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. أفضلها قطاع البنوك الذي زاد أرباحه من نحو 565.1 مليون دينار كويتي إلى نحو 610.6 مليون دينار كويتي، ثانيها قطاع الخدمات المالية الذي زاد أرباحه من نحو 135.1 مليون دينار كويتي إلى نحو 157.6 مليون دينار كويتي، تلاهما في الارتفاع قطاع الاتصالات الذي زاد أرباحه من نحو 121.9 مليون دينار كويتي إلى نحو 135.6 مليون دينار كويتي. بينما تراجعت قيمة أرباح قطاع الصناعة من نحو 136.8 مليون دينار كويتي إلى نحو 116.3 مليون دينار كويتي، وتفاصيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرفق.

وتشير نتائج النصف الأول من العام الجاري إلى تحسن أداء 91 شركة مقارنة مع النصف الأول من عام 2018، من ضمنها زادت 66 شركة مستوى أرباحها وخفضت 25 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي أن 55.2% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدما في الأداء. وحققت 74 شركة هبوطا في مستوى أدائها، ضمنها 50 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 24 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أرباح بنحو 745.8 مليون دينار كويتي، أو نحو 65.7% من إجمالي الأرباح المطلقة. تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 209.1 مليون دينار كويتي، وجاء «البنك الأهلي المتحد (البحرين)» في المرتبة الثانية بنحو 114.4 مليون دينار كويتي، و«بيت التمويل الكويتي» في المرتبة الثالثة بنحو 107.7 مليون دينار كويتي، واحتلت شركة «زين» المرتبة الرابعة بنحو 97.3 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 43.3 مليون دينار كويتي، وضمنها حققت شركة «أبيار للتطوير العقاري» أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 19.8 مليون دينار كويتي، تلتها شركة «الاستشارات المالية الدولية» بنحو 6.2 مليون دينار كويتي.

سوق العقار المحلي - يوليو 2019

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل -إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى ارتفاع سيولة سوق العقار في يوليو 2019 مقارنة بسيولة يونيو 2019، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر يوليو نحو 425.3 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 61.6% عن مستوى سيولة شهر يونيو 2019 البالغة نحو 263.2 مليون دينار كويتي، ولكنها أدنى بما نسبته -20.5% مقارنة مع سيولة يوليو 2018، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 535 مليون دينار كويتي.

وتوزعت تداولات يوليو 2019 ما بين نحو 382.4 مليون دينار كويتي عقودا، ونحو 42.9 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 736 صفقة، توزعت ما بين 691 عقودا و45 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ 257 صفقة وممثلة بنحو 34.9% من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بـ 142 صفقة وتمثل نحو 19.3%، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 49 صفقة ممثلة بنحو 6.7%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 165.1 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 88.1% مقارنة مع يونيو 2019 عندما بلغت نحو 87.7 مليون دينار كويتي، وارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 38.8% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 33.3% في يونيو 2019. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهرا نحو 127.2 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يوليو 2019 أعلى بما نسبته 29.8% مقارنة بالمعدل، وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 498 صفقة مقارنة بـ 276 صفقة في يونيو 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 331 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 318 ألف دينار كويتي في يونيو 2019، أي بارتفاع بحدود 4.3%.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 155.4 مليون دينار كويتي أي بارتفاع بنحو 28.3% مقارنة بشهر يونيو 2019 حين بلغت نحو 121.1 مليون دينار كويتي، وانخفضت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 36.5% مقارنة بما نسبته 46%. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهرا نحو 120.1 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يوليو أعلى بما نسبته 29.4% مقارنة بمعدل آخر 12 شهرا. وارتفع عدد صفقاته إلى 163 صفقة مقارنة بـ 119 صفقة في يونيو 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 953 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 1 مليون دينار كويتي في يونيو 2019، أي بانخفاض بحدود -6.3%.

وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 102.3 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 92.4% مقارنة مع يونيو 2019 حين بلغت نحو 53.2 مليون دينار كويتي، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 24% مقارنة بما نسبته 20.2%. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهرا نحو 51.5 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يوليو أعلى بنحو 98.4% عن متوسط آخر 12 شهرا. وبلغ عدد صفقاته 73 صفقة مقارنة بـ 83 صفقة لشهر يونيو 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر يوليو 2019 نحو 1.4 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل يونيو 2019 والبالغ نحو 641 ألف دينار كويتي، أي بارتفاع بحدود 118.7%. كما تمت صفقتان على نشاط المخازن بقيمة 2.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بصفقة واحدة بلغت قيمتها نحو 1.3 مليون دينار كويتي في يونيو 2019.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر يوليو بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (يوليو 2018) نلاحظ أنها حققت انخفاضا من نحو 535 مليون دينار كويتي إلى نحو 425.3 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته -20.5% كما أسلفنا. وشمل الانخفاض سيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة -34.3%، سيولة النشاط التجاري بنسبة -18.4% وسيولة نشاط السكن الخاص بنسبة -4.6%.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية العام الجاري حتى شهر يوليو 2019، أي الشهور السبعة الأولى من العام بمثيلتها من عام 2018، نلاحظ انخفاضا في إجمالي سيولة السوق العقاري من نحو 2.162 مليار دينار كويتي إلى نحو 2.126 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته -1.6%. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق خلال ما تبقى من السنة (5 شهور) عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق (عقودا ووكالات) نحو 3.645 مليار دينار كويتي، وهي أعلى بما قيمته 13.9 مليون دينار كويتي عن مجموع السنة الماضية، أي ارتفاع بما نسبته 0.4% عن مستوى عام 2018، حيث بلغ إجمالي قيمة تداولات عام 2018 نحو 3.631 مليار دينار كويتي.

إحصاءات مالية ونقدية - يونيو 2019

يذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر يونيو 2019، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016) قد انخفض بما قيمته 420 مليون دينار كويتي مقارنة بمستواه في نهاية مارس 2019، ليصبح 2.972 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2019، أي ما نسبته نحو 6.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي المقدر لعام 2018 البالغ نحو 42.8 مليار دينار كويتي. وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام لمدة سنة 3.250%، لمدة سنتين 3.375%، لمدة 3 سنوات 3.375%، لمدة 5 سنوات 3.500%، لمدة 7 سنوات 3.625% ولمدة 10 سنوات 3.875%. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام (100% في نهاية مارس 2019).

وتذكر النشرة، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية يونيو 2019 قد بلغ نحو 37.881 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 55.6% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 460.6 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1.2% عما كان عليه في نهاية مارس 2019. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 15.976 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 15.909 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019) وبنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 0.4%. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 11.796 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 73.8% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وتصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2.578 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 16.1% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.228 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 8.615 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 22.7% من الإجمالي (نحو 8.314 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الإئتمانية تمويلات شخصية وعقارية. وللقطاع التجارة نحو 3.430 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 9.1%

(نحو 3.446 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019)، ولقطاع المقاولات نحو 2.008 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.3% (نحو 2.096 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019)، ولقطاع الصناعة نحو 1.997 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.3% (نحو 1.950 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019)، ولقطاع المؤسسات المالية -غير البنوك- نحو 1.159 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 3.1% (نحو 1.144 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019).

وتشير النشرة أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 44.025 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 64.6% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 854.9 مليون دينار كويتي عما كان عليه في نهاية مارس 2019، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 2% نتيجة ارتفاع قيمة ودائع القطاع العام بنحو 884 مليون دينار كويتي. ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملا المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -لا يشمل الحكومة- نحو 37.115 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 84.3%، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار الكويتي منها نحو 34.588 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 93.2%، وما يعادل نحو 2.527 مليار دينار كويتي بالعملات الأجنبية لعملاء القطاع الخاص أيضا.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي مقارنة بنهاية مارس 2019، فتذكر النشرة أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل مازال لصالح الدينار الكويتي في نهاية الفترتين، إذ بلغ نحو 0.764 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.727 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.738 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.742 نقطة لودائع 12 شهراً. بينما كان ذلك الفرق في نهاية مارس 2019 نحو 0.819 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.750 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.716 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.666 نقطة لودائع 12 شهراً. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي في يونيو 2019 نحو 303.494 فلسا كويتيا لكل دولار أمريكي، بانخفاض طفيف جدا بلغ نحو -0.014% مقارنة بالمتوسط الشهري لمارس 2019 عندما بلغ نحو 303.538 فلسا كويتيا لكل دولار أمريكي.

نتائج البنك الأهلي المتحد - النصف الأول 2019

أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، وأشارت تلك النتائج إلى تحقيقه صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 30.76 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 1.80 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 6.2%، مقارنة بنحو 28.96 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض جملة المخصصات بالمطلق بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي، إذ بلغ انخفاض جملة المخصصات نحو 10.91 مليون دينار كويتي، مقابل انخفاض أقل للربح التشغيلي وبنحو 9.04 مليون دينار كويتي مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018، وانعكس الأثر مباشرة على صافي الربح.

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية انخفاضا بقيمة 7.19 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 11.3%، وصولا إلى نحو 56.68 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 63.87 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 7.20 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 43.68 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 50.88 مليون دينار كويتي. وحقق بند حصة في نتائج شركة زميلة خسائر بحدود 247 ألف دينار كويتي، مقارنة بأرباح بلغت 770 ألف دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام الفائت، أي بانخفاض بلغت قيمته نحو 1.02 مليون دينار كويتي، بينما ارتفع بند صافي ربح بيع استثمارات عقارية بنحو 1.12 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بنحو 1.85 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 10.3%، وصولا إلى نحو 19.70 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 17.85 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند تكاليف موظفين وبند الإستهلاك بما مجمله 1.93 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند مصروفات تشغيل أخرى بنحو 85 ألف دينار كويتي. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 10.91 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 69.4% كما أسلفنا، عندما بلغت نحو 4.81 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 15.72 مليون دينار كويتي. وارتفع هامش صافي الربح حين بلغ نحو 54.3% من جملة إيرادات التشغيل، بعد أن بلغ نحو 45.3% خلال الفترة المماثلة من عام 2018، نتيجة تأثير انخفاض قيمة المخصصات على صافي ربح البنك.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.017 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 2.6% وقيمته 103.1 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 3.914 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018، وارتفع بنحو 8.7% أو ما قيمته 320.8 مليون دينار كويتي، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في نهاية النصف الأول من عام 2018 عندما بلغ نحو 3.696 مليار دينار كويتي. وسجل بند مديونو تمويل ارتفاعا بلغ قدره 105.1 مليون دينار كويتي ونسبته 3.8%، ليصل إلى نحو 2.905 مليار دينار كويتي (72.3% من إجمالي الموجودات) مقابل 2.800 مليار دينار كويتي (71.5% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2018، وارتفع بنحو 160.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 5.8%، عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2018 حين بلغ آنذاك ما قيمته 2.745 مليار دينار كويتي (74.3% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي مديونو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 84.4% مقارنة بنحو 87.2%. وارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 47 مليون دينار كويتي وبنسبة 61.1%، حين بلغ نحو 124 مليون دينار كويتي (3.1% من إجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 76.9 مليون دينار كويتي (2% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية العام السابق. وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق نجده قد حقق ارتفاعا أيضا بنحو 55.5 مليون دينار كويتي أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 81.2%، حيث بلغ حينها نحو 68.4 مليون دينار كويتي (1.9% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 101.7 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 3%، لتصل إلى نحو 3.524 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.422 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018، وارتفعت بنحو 301.8 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 9.4% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.7% مقارنة بنحو 87.2%.

وتشير نتائج تحليل مؤشرات الربحية محسوبة على أساس سنوي، إلى أن معظم مؤشرات الربحية قد سجلت ارتفاعا مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC)، إلى نحو 30.6% مقارنة بنحو 30.2%. وارتفع أيضا، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 14.3% مقارنة بنحو 14.1%، بينما انخفض مؤشر العائد على معدل إصول البنك (ROA) انخفاضا ضئيلا إلى نحو 1.55% قياسا بنحو 1.57%. وسجلت ربحية السهم الواحد (EPS) ارتفاعا، لتبلغ 15.7 فلس مقابل 14.7 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 10.1 ضعف مقارنة مع 9.7 ضعف، وذلك نتيجة ارتفاع السعر السوقي للسهم بنسبة 10.9%، مقابل ارتفاع نسبي أقل لربحية السهم الواحد (EPS) البالغ نحو 6.8% مقارنة مع 30 يونيو 2018. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.3 مرة بعد أن كان 1.2 مرة.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطا، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفض المؤشر العام (مؤشر الشال)، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 528.3 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 6.2 نقطة ونسبته 1.16% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ارتفع بنحو 99.3 نقطة أي ما يعادل 23.1% عن إقفال نهاية عام 2018.

سيولة نشاط السكن الاستثماري ينخفض -34.3% في المئة

إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية 37.881 مليار دينار خلال يونيو

البنك الأهلي المتحد يحقق 30.76 مليون دينار صافي أرباح خلال نتائج أعماله للنصف الأول من العام

البيان	2019/1/1-6/30 (ألف دينار كويتي)	2018/1/1-6/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %
مجموع الموجودات	4,016,722	3,695,992	320,731	%8.7
مجموع المطلوبات	3,523,971	3,222,129	301,842	%9.4
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	492,138	473,320	18,818	%4.0
مجموع الإيرادات التشغيلية	56,679	63,870	7,191	%11.3
مجموع المصروفات التشغيلية	19,691	31,610	11,919	%37.7
المخصصات	4,809	16,711	11,902	%71.2
الشرائح	1,414	1,344	70	%5.2
صافي الربح	30,739	28,941	1,798	%6.2
المؤشرات				
ربحية السهم الواحد (فلس)	14.7	13.7	1.0	%7.3
القيمة الدفترية للسهم (فلس)	316	281	35	%12.5
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	10.1	9.7		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.3	1.2		

المؤشرات المالية للأهلي المتحد المنتهية في 30 يونيو 2019 على أساس سنوي

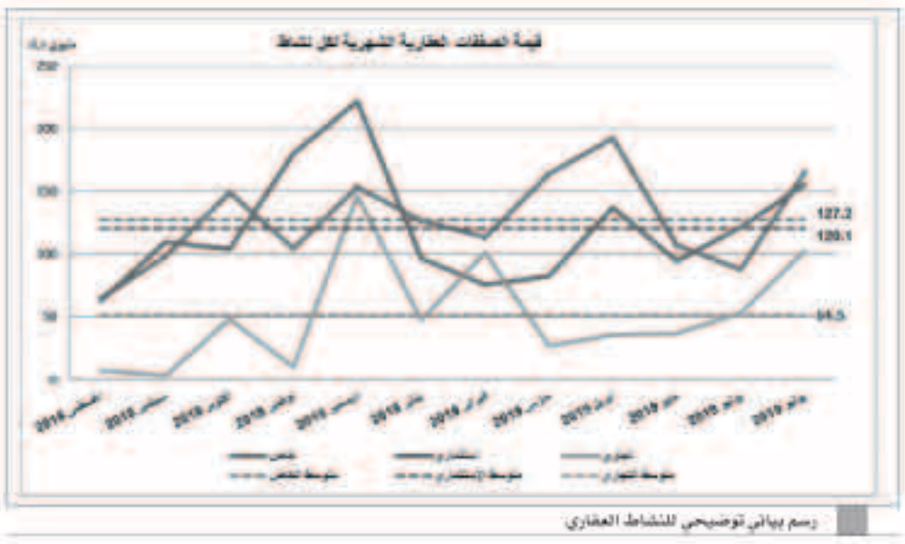

رسم بياني توضيحي للنشاط العقاري

	اسم الشركة	يوم الخميس 2019/08/22	يوم الخميس 2019/08/15	التغير %	إقفال 2018	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	660.2	659.5	0.1	520.4	26.9
2	بنك الخليج	247.0	251.1	(1.6)	204.8	20.6
3	البنك التجاري الكويتي	516.0	521.2	(1.0)	516.0	0.0
4	البنك الأهلي الكويتي	203.6	218.0	(6.6)	193.1	5.4
5	بنك الكويت الدولي	297.0	304.5	(2.5)	275.1	8.0
6	البنك الأهلي المتحد	353.3	372.2	(5.1)	296.5	19.2
7	بنك برقان	383.2	377.7	1.5	284.8	34.6
8	بيت التمويل الكويتي	2,335.7	2,391.0	(2.3)	1,659.8	40.7
	قطاع البنوك	**638.3**	**645.0**	**(1.0)**	**502.7**	**27.0**
9	شركة التسهيلات التجارية	140.7	146.5	(4.0)	126.3	11.4
10	شركة الاستشارات المالية الدولية	137.8	133.7	3.1	227.8	(39.5)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	168.6	173.7	(2.9)	103.8	62.4
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	573.9	587.0	(2.2)	486.7	17.9
13	شركة السمل للتنمية و الاستثمار	45.2	47.7	(5.2)	45.4	(0.4)
	قطاع الاستثمار	**214.2**	**220.0**	**(2.6)**	**187.1**	**14.5**
14	شركة الكويت للتأمين	71.7	74.7	(4.0)	79.4	(9.7)
15	مجموعة الخليج للتأمين	357.0	357.0	0.0	373.5	(4.4)
16	الشركة الأهلية للتأمين	157.7	157.7	0.0	160.3	(1.6)
17	شركة وربة للتأمين	53.3	53.3	0.0	54.1	(1.5)
	قطاع التأمين	**140.2**	**141.8**	**(1.1)**	**147.7**	**(5.1)**
18	شركة عقارات الكويت	145.9	148.4	(1.7)	89.0	63.9
19	شركة العقارات المتحدة	128.3	131.9	(2.7)	122.4	4.8
20	الشركة الوطنية العقارية	232.2	238.1	(2.5)	229.5	1.2
21	شركة الصالحية العقارية	1,356.7	1,336.5	1.5	1,332.5	1.8
	القطاع العقاري	**189.7**	**191.4**	**(0.9)**	**172.2**	**10.2**
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	218.0	226.0	(3.5)	141.2	54.4
23	شركة أسمنت الكويت	422.1	429.6	(1.7)	571.3	(26.1)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	164.3	173.5	(5.3)	140.3	17.1
	القطاع الصناعي	**193.3**	**199.5**	**(3.0)**	**177.5**	**8.9**
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	521.0	521.0	0.0	671.0	(22.4)
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	3,957.1	4,018.7	(1.5)	3,579.3	10.6
27	شركة الاتصالات المتنقلة	1,053.1	1,071.8	(1.7)	662.9	58.9
28	شركة مشروعي القابضة (ش.م.ك.ع)	20.4	19.6	4.1	29.9	(31.8)
	قطاع الخدمات	**1,358.5**	**1,379.9**	**(1.6)**	**1,085.3**	**25.2**
29	شركة نقل وتجارة المواشي	158.3	154.2	2.7	156.7	1.0
30	شركة دلة الصفة العقارية	28.9	26.7	8.2	39.0	(25.9)
	قطاع الأغذية	**455.3**	**454.0**	**0.3**	**456.1**	**(0.2)**
31	شركة الشرقية للأسمنت والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	280.8	280.8	0.0	362.0	(22.4)
32	شركة أسمنت الخليج (ش.م.ع)	246.0	225.8	8.9	273.8	(10.2)
33	شركة أم القوين للاستثمارات العامة (ش.م.ع)	570.2	519.5	9.8	489.3	16.5
	الشركات غير الكويتية	**203.7**	**197.6**	**3.1**	**215.0**	**(5.3)**
	المؤشر العام	**528.3**	**534.5**	**(1.16)**	**429.0**	**23.1**

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت